

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA, P. O. Box 3243 Telephone 115517 700 Fax : 115517844
www.afica-union.org

الاجتماع التشاوري للخبراء
بشأن الطفل ونظم الحماية الاجتماعية في أفريقيا
كيب تاون، جنوب أفريقيا
28 - 30 نيسان/أبريل 2014

الموضوع: "الطفل ونظم الحماية الاجتماعية: بناء الأجندة الأفريقية"

مذكرة مفاهيمية

مذكرة مفاهيمية

الاجتماع التشاوري للخبراء بشأن الطفل ونظم الحماية الاجتماعية في أفريقيا، كيب تاون، جنوب أفريقيا
28 - 30 نيسان/أبريل 2014

أولاً. معلومات أساسية

1. لقد ازداد زخم الحماية الاجتماعية قوة في أفريقيا منذ أن تم إطلاق إطار السياسات الاجتماعية للاتحاد الأفريقي. وبالتالي، لعب العدد المتزايد لبرامج الحماية الاجتماعية وتغطيتها الآخذة في التوسع في عدد أكبر وأكبر من البلدان الأفريقية دوراً هاماً في الترويج لرؤية إطار السياسات الاجتماعية. وتم تدريجياً توسيع وتطوير البرامج الوطنية الراسخة في الجزء الجنوبي من القارة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، حدث أيضاً توسع سريع في منح الأطفال والتحويلات النقدية الاجتماعية في أفريقيا. واليوم، يمتلك كل بلد في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تقريباً شكلاً من أشكال البرامج الحكومية للتحويلات النقدية لصالح الأطفال، كما يقوم عدد متزايد من البلدان في غرب ووسط وشمال أفريقيا بالشروع في تدخلات الحماية الاجتماعية أو تعزيزها.

2. وجاءت عدة تدخلات مصطحة بتقييمات للأثر صارمة بقيادة الحكومات، وغالباً بدعم من اليونيسيف والشركاء الآخرين. إلا أنه، بالرغم من الأدلة المتزايدة والإرادة السياسية، لا يزال عدد كبير من البلدان يواجه التجزؤ، وضعف التغطية، ومحدودية الروابط مع الخدمات القائمة، فضلاً عن عوائق القدرات والعوائق المؤسسية. وقد يساعد الالتزام السياسي والاتفاق على أكثر الخيارات المؤسسية والتمويلية فعالية من أجل تعزيز برامج الحماية الاجتماعية على معالجة تلك التحديات.

3. وبالاستناد إلى الأدلة القوية والدروس المستفادة من تجربة السنوات الأخيرة، يتعين تحديد أجندة ترسي ركائز تعزيز البرامج الوطنية المتكاملة واستدامتها في مجال الحماية الاجتماعية، كجزء من الإطار الإنمائي في أفريقيا لما بعد عام 2015.

أ. تقييم الأدلة

4. هناك مجموعة قوية من الأدلة المستخرجة من عدد كبير من البرامج المملوكة من قبل الحكومات في أفريقيا تبين أن الحماية الاجتماعية مجدية بالفعل بالنسبة للأطفال وأسرهم، وأنها يسيرة المنال من الناحية المادية. وتأتي هذه الأدلة من برامج كبرى مثل برنامج شبكات الأمان الإنتاجية الخاص بإثيوبيا، والذي يصل إلى أكثر من 7 ملايين مستفيد، ومنحة دعم الطفل في جنوب أفريقيا، والذي يصل إلى أكثر من 11 مليون طفل، وكذا من برامج أصغر ولكنها مهمة، مثل برنامج التحويلات النقدية الكينية لأيتام والأطفال الضعفاء، والذي يقدم المساعدة لأكثر من نصف مليون طفل، أو برنامج

تمكين سُبل كسب الرزق لمكافحة الفقر في غانا، والذي يستفيد منه حوالي ربع مليون طفل في أكثر من 70,000 أسرة معيشية.

5. وتظهر التقييمات الحالية باستمرار الأثر الإيجابي للحماية الاجتماعية، وتحديدًا التحويلات النقدية الاجتماعية بصورة أساسية، من جوانب متعددة. فقد سُجلت أوجه تحسن كبيرة في الاستهلاك والتنوع الغذائي في زامبيا وكينيا وملاوي؛ ولوحظ تحسناً في إمكانية الحصول على نتائج فيروس نقص المناعة البشرية في جنوب أفريقيا وغانا وكينيا وملاوي؛ كما تتجلى بوضوح زيادة في العناية العلاجية والوقائية في زامبيا وغانا وكينيا وليبيريا وملاوي. وبالمثل، يظهر أثرها على التعليم ونماء الطفولة المبكرة في زامبيا وغانا وكينيا وملاوي. ووجدت التقييمات أيضاً نتائج إيجابية على مستوى الأسر المعيشية. وتتسم الآثار على الفقر والاستهلاك الغذائي بالاتساق في كافة التقييمات. وتحققت آثار كبيرة على الإنتاجية الاقتصادية للأسر المعيشية وديناميات الاقتصاد المحلي في إثيوبيا وزامبيا وكينيا وملاوي، وكذلك آثار على إعادة انخراط الشبكات الاجتماعية وأنشطة المجتمع المحلي (زمبابوي وغانا وكينيا وليسوتو وملاوي).

6. وتعكس منحة دعم الطفل في جنوب أفريقيا، والتي تعمل منذ فترة أطول من معظم البرامج النقدية الاجتماعية الأخرى في أفريقيا، نتائج إيجابية فيما يتعلق بنماء الطفولة المبكرة والصحة والالتحاق بالمدارس وتوقف النمو وعمل الأطفال. وجدير بالذكر انعكاس الآثار أيضاً على انخفاض النشاط الجنسي وعدد الشركاء في المعاشرة الجنسية، وانخفاض وقوع حالات حمل مبكر وتعاطي المخدرات والكحول بين المراهقين..

ب. دروس مستخرجة من عملية التنفيذ

7. إن فوائد برامج الحماية الاجتماعية تحددها أيضاً عملية التنفيذ. وأبرزت الأدلة الناتجة عن التجارب القطرية عوامل رئيسية من شأنها النهوض بفعالية البرامج، بما في ذلك حجم التحويلات، والقدرات المؤسسية، والاستهداف، ومشاركة المجتمع المحلي، والتنسيق. وتتوقف كيفية مساهمة تلك العوامل في فعالية البرامج على السياق، وأهداف كل برنامج، والغايات الوطنية.

أ. الهدف ونهج الاستهداف: هناك توافق واسع في الآراء مفاده ضرورة أن تأتي الحماية الاجتماعية بالفائدة على الأشد فقراً والأكثر ضعفاً في المقام الأول. ما هي أساليب الاستهداف الأكثر فعالية في الأطر الأفريقية المنخفضة الدخل حيث تتغير أوجه الضعف باستمرار؟ وإلى أي مدى يمكن للبلدان الأفريقية أن تنتهج النفاؤل من حيث تغطية نظم الحماية الاجتماعية؟

ب. القدرات المؤسسية: اتضح أن الإرادة السياسية، وبناء القدرات، والحوكمة، وكذلك نظم المعلومات الإدارية المتينة هي عناصر رئيسية لفعالية البرامج. كيف يمكن تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية ودون الوطنية؟ إلى ما تشير التجربة الناتجة عن البرامج الأفريقية الوطنية الراسخة منذ زمن طويل؟

ج. حجم التحويلات: تبين الأدلة الحديثة أنه يمكن توقع الآثار عندما لا يقل حجم التحويل عن 15 - 20 في المائة أو عندما يفوق الاستهلاك الغذائي للأسرة المعيشية. حل تنطبق هذه العتبة على جميع البرامج؟ ما هي فوائد ومقايضات إيلاء الأولوية لزيادة حجم التحويلات مقابل توسيع مجال التغطية؟

د. مشاركة المجتمع المحلي: قام العديد من البلدان الأفريقية بإبلاء الأولوية لدور المجتمع المحلي في تنفيذ البرامج، بما في ذلك تحديد المستفيدين وتسجيلهم، ودوره أيضاً في المساءلة الاجتماعية. ما هي التحديات، لاسيما من حيث الموضوعية، والإنصاف، وتسييس العمليات و/أو هيمنة الصفوة؟

ه. التنسيق: اتضح أن محدودية التنسيق والتعاون بين الحكومة والمانحين هي إحدى الممارسات التي تؤدي إلى تدخلات قصيرة الأجل ذات أثر محدود بدلاً من تدخلات متوسطة أو طويلة الأجل. كيف يمكن ضمان فعالية التنسيق وكيف يمكن تعزيز نطاق برنامج أو نظام ما وفعاليتها؟

ج. تعزيز نظم الحماية الاجتماعية ودمجها

8. مع شروع البلدان في تعزيز البرامج وإرساء ركائز وضع نظم للحماية الاجتماعية، تتبين دروس بشأن المتطلبات الرئيسية لنجاح التوسع، والخيارات ذات الصلة، والمقايضات المتاحة للدول الأعضاء. وفيما يلي بعض الاعتبارات الهامة: إمكانية تحمل التكلفة والنطاق المالي؛ الترتيبات المؤسسية للإدارة والتنسيق؛ بالإضافة إلى نماذج لتعزيز الأنشطة.

أ. إمكانية تحمل التكلفة والنطاق المالي: هناك إقرار متزايد بأن تحقيق رؤية ضمان حق الحماية الاجتماعية للمواطن الأفريقي سيستلزم تعبئة للموارد المحلية تستغرق ما بين الأجل المتوسط والطويل. هل يمكن تمويل برامج الحماية الاجتماعية محلياً؟ كيف يمكن للبلدان الأفريقية تحديد مسار تمويل يستغرق ما بين الأجل المتوسط والطويل يشمل ارتفاع أسهم التمويل المحلي؟ وكيف للبلدان المعتمدة على المعونة أن تزود تأثيرها على تحديد الرؤية المتعلقة بالحماية الاجتماعية في بلدها؟

ب. الترتيبات المؤسسية للإدارة والتنسيق: تتفاوت درجة التنسيق الأفقي والعمودي عبر مختلف الإدارات الحكومية، وأيضاً بين مختلف الدوائر الحكومية، بشكل كبير من بلد إلى بلد. وهذا ما يشكل مساحة شاسعة لاستكشاف كيف أن مختلف الترتيبات المؤسسية يمكنها إما أن تساهم في توسيع ودمج نظم الحماية الاجتماعية أو أن تعرقلها.

ج. نماذج مؤسسية لتعزيز الأنشطة: هناك مجموعة من النماذج لتعزيز تدخلات الحماية الاجتماعية، وإدماجها داخل نظام متماسك، وتمويلها. وستحتاج الدول الأعضاء، خلال سيرها نحو توسيع برامج الحماية الاجتماعية ودمجها تدريجياً داخل نظام وطني، إلى الاختيار بين مختلف النماذج. وسيكون لتلك الخيارات حتماً آثار على آفاق تحقيق النطاق والفعالية والاستدامة الملائمة لكل بلد.

ثانياً. الاجتماع التشاوري للخبراء

9. في إطار التحضير لمؤتمر الاتحاد الأفريقي الرابع لوزراء التنمية الاجتماعية (CAMSD4)، المقرر عقده في الفترة من 26 إلى 30 أيار/مايو 2014 في أديس أبابا، إثيوبيا، ستعقد مفوضية الاتحاد الأفريقي اجتماعاً تشاورياً للخبراء تحت عنوان الطفل ونظم الحماية الاجتماعية: بناء الأجندة الأفريقية. وتتظم الاجتماع إدارة الشؤون الاجتماعية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في الفترة من 28 إلى 30 نيسان/أبريل 2014، في كيب تاون، جنوب أفريقيا.

ثالثاً. الأهداف الرئيسية

10. تتمثل الأهداف الرئيسية فيما يلي:

- 1) مناقشة أهم الإنجازات في مجال الحماية الاجتماعية في أفريقيا؛
- 2) تعريف وتحديد الفرص والاستراتيجيات لتعزيز الأنشطة، والتغطية، ودمج نظم الحماية الاجتماعية المستدامة داخل هيكل السياسات الوطنية للبلدان في كافة أرجاء أفريقيا؛
- 3) السعي للحصول على الالتزام السياسي بشأن توسيع برامج الحماية الاجتماعية الرامية إلى النهوض بالتنمية والنتائج المتعلقة بالطفل في أفريقيا.

رابعاً. النتائج المتوقعة:

11. تتمثل النتائج المتوقعة فيما يلي:

- 1) أن تعزز الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي فهمها لأثر الحماية الاجتماعية على الفقر، والنتائج المتعلقة بالطفل، علاوة على استكشاف أهم الاستراتيجيات لتعزيز النظم الفعالة والمستدامة.
- 2) أن يتحسن مدى التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتوسيع نظم الحماية الاجتماعية الشاملة في القارة، استناداً إلى اتفاق ليفينغستون وإطار السياسات الاجتماعية للاتحاد الأفريقي.
- 3) أن تصدر توصيات وتقرير عن الاجتماع التشاوري للخبراء.

خامساً. شكل الاجتماع

12. سيتم تنفيذ هذه العملية على ثلاث مراحل:

- 1) الاجتماع التشاوري للخبراء: 28 - 30 نيسان/أبريل 2014: سينظّم الاجتماع حول ثلاث كتل رئيسية من المسائل:
 - أ. عرض الأدلة المتعلقة بآثار برامج الحماية الاجتماعية؛
 - ب. إجراء التجارب على التصميم والتنفيذ؛
 - ج. تحديد الاختيار من أجل توسيع نطاق البرامج وتنمية النظم.
- 2) اجتماع الخبراء: 26 - 28 أيار/مايو 2014: خلال اليومين الأولين من مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية الاجتماعية، سيقوم الخبراء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بمناقشة التوصيات الصادرة عن مشاوره الخبراء المزمع عقدها في 28 - 30 نيسان/أبريل 2014، والإدلاء بالمزيد من التوصيات ليتم عرضها على الوزراء.

3) اجتماع الوزراء: 29 - 30 أيار/مايو 2014: سيتخذ الوزراء قرارات بشأن سبل المضي قدماً بعد النظر في توصيات مشاوره الخبراء بتاريخ 28-30 نيسان/أبريل 2014، واجتماع الخبراء التابع لمؤتمر الاتحاد الأفريقي الرابع لوزراء التنمية الاجتماعية بتاريخ 26-28 أيار/مايو 2014.

سادساً. فيما يلي الوثائق المرجعية للاجتماع:

- أ. إطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا؛
- ب. ورقة تقنية عن الحماية الاجتماعية وحماية الطفل في أفريقيا
- ج. الحماية الاجتماعية المراعية لفيروس نقص المناعة البشرية: تقييم الأدلة في أفريقيا جنوب الصحراء (اليونيسيف/معهد بحوث السياسات الاقتصادية، 2012)
- د. سيتم نشر المذكرة المفاهيمية، وجدول الأعمال، والوثائق التي ينبغي الاطلاع عليها في الاجتماع على موقع الاتحاد الأفريقي (www.au.int) كما سيتم تعميم الوثائق الأخرى ذات الصلة خلال الاجتماع.

سابعاً. المشاركون

13. سيضم الاجتماع التشاوري للخبراء ممثلين رفيعي المستوى من كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وخصوصاً كبار المسؤولين من الحكومات على مستوى الأمين الدائم، والمدير العام، ومديري مكاتب الميزانيات، وممثلي الوزارات التنفيذية، والخبراء على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ووكالات الأمم المتحدة، وأبطال المجتمع المدني المشاركين في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية في أفريقيا وذوي الخبرة في ذلك.

ثامناً. المسائل التنظيمية

14. ستتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي مسؤولية توجيه الدعوات للدول أعضاء الاتحاد الأفريقي والشركاء، فضلاً عن إعداد كافة الوثائق ذات الصلة، بالتعاون عن كثب مع اليونيسيف. وسيتم توفير خدمات الترجمة التحريرية والفورية، وكذلك دعم السكرتارية، أثناء الاجتماع.

تاسعاً. الميزانية والموارد الأخرى

15. ستقدم حكومة جنوب أفريقيا الدعم لتنظيم الاجتماع، في حين ترعى اليونيسيف المندوبين الذين يتم اختيارهم من مختلف أرجاء أفريقيا.

عاشراً. مسؤولو الاتصال:

1. د. أولوالي ماييغون

مدير،

إدارة الشؤون الاجتماعية

مفوضية الاتحاد الإفريقي

أديس أبابا، إثيوبيا

الهاتف: +251-11-518-2206

البريد الإلكتروني: MaiyegunO@africa-union.org

(2) د. يوهان ستريجدوم

رئيس قسم،

الرعاية الاجتماعية والفئات الضعيفة ومكافحة المخدرات والجريمة،

إدارة الشؤون الاجتماعية

مفوضية الاتحاد الإفريقي

أديس أبابا، إثيوبيا

الهاتف: +251-11-518-2217

البريد الإلكتروني: STRIJDOMJ@africa-union.org; KesamangL@africa-union.org;

ThunduN@africa-union.org